

الملحق الرابع

نماذج تقارير

نماذج تقارير

كثيرا ما يعلن المراقبون ملاحظاتهم في أنواع متنوعة من التقارير ، إذ أن كتابة التقارير تساعد على تحقيق العديد من الأهداف مثل المساهمة في قبول النتائج الشرعية للانتخابات ، أو تساهم في إعاقه قبول النتائج في حالة أي عملية بها خلل كبير. كما وتقدم التقارير أيضا تسجيلا تاريخيا لأحداث أي انتخابات ولأنشطة منظماتك ، وهذه التسجيلات يمكن أن تساعد أولئك الذين سيقومون بالمراقبة في المستقبل على المقارنة بين الانتخابات السابقة وبين العمليات الانتخابية اللاحقة. ويمكن أن تكون التقارير نافعة أيضا في تأييد الإصلاحات الانتخابية وتدعيم مصداقية منظماتك ، وكذا في ضم متطوعين أو الحصول على تمويل للعمليات. ويقدم هذا الملحق أربعة تقارير عن أبعاد مختلفة من العملية الانتخابية .

تقرير عن عملية التسجيل

تمثل «نتائج مكتب المساعدة الانتخابية عن قائمة الناخبين البرلمانية سنة ١٩٩٢» تقريرا عن تحقيق في عملية تسجيل ناخبي غويانا ، وهناك نقاط عديدة جديدة بالذكر في هذا التقرير. أولا ، وهو الأمر الأكثر أهمية ، فقد تم بحث هذا التقرير وكتابته وإصداره في فترة ما قبل الانتخابات ، فطباعة التقرير قبل يوم الاقتراع بفترة كافية تتيح وقتا لمديري الانتخابات لعمل تصحيحات وإيجاد حلول للمشاكل ، كما ينبه المواطنين والأحزاب السياسية إلى المشاكل المحتملة التي تستحق تدقيقا أكثر .

ثانيا استخدم المراقبون في غويانا أسلوب العينة العشوائية الذي ساعدهم على تكوين تصور لعملية تسجيل الناخبين ككل دون أن يضطروا لمراجعة كل مادة في القائمة .

تقرير عن وسائل الإعلام

قام العديد من المنظمات بمراقبة وسائل الإعلام وإصدار تقارير دورية طوال فترة الحملة الانتخابية وعمليات إدارة الانتخابات . والعينة التي نعيد تقديمها هنا «الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات» تلخص مشروع مراقبة وسائل الإعلام في انتخابات جنوب إفريقيا سنة ١٩٩٤ . وهذا التقرير واحد من تقارير عديدة ظهرت في جريدة مشروع مراقبة وسائل الإعلام والمسماة «قناع وسائل الإعلام» وهو يقدم تحليلا دقيقا لتغطية وسائل الإعلام معطيا اهتماما خاصا لمقدار ونوع التغطية التي نالتها الأحزاب السياسية المتنافسة .

نماذج تقارير

بيان ما بعد الانتخابات

فور انتهاء الانتخابات يكون هناك ضغط غير قليل على منظمات المراقبة لتعلن ملاحظاتها. وأي بيان ما بعد الانتخابات جيد، مثل «بيان مجموعة بنجلاديش للدراسة والبحث لمراقبة الانتخابات»، والذي نشره في هذا الملحق، يعترف بوضوح بالطبيعة الأولية للاستنتاجات التي تضمنها ويوضح أن تقريراً أكثر شمولية سوف يصدر بعد الانتهاء الرسمي من العملية الانتخابية. وهذا البيان يستحق الذكر أيضاً لأنه: يقرر عن الأنشطة والنتائج المحددة (للمشاكل والنجاحات) والاستنتاجات العامة للعملية في صفحة واحدة، ولم ينشر هذه الاستنتاجات العمومية قبل أوانها (أي لم يعتمد على معلومات غير كاملة أو وقائع فردية منعزلة)، ومع ذلك فقد صدر بعد العملية بفترة وجيزة مما سمح له أن يكون مؤثراً.

بيان مؤقت

النموذج الأخير في هذا الملحق يأتي من أثيريا: «تقرير مهمة المراقبة الموجز» الذي أصدره الكونغرس الأثيري للديمقراطية، والذي يمثل تقريراً مؤقتاً لانتخابات المجلس الدستوري سنة ١٩٩٤. والبيان المؤقت يمكن أن يصدر بعد مرور أيام عديدة أو حتى أسابيع على الاقتراع بينما يكون الناخبون والمتنافسون لا يزالون منتظرين لتقييم مستقل للعملية. وغالباً ما يقدم أي تقرير مؤقت معلومات أكثر اكتمالاً (مثل نتائج الانتخاب الرسمية) وتحليلاً أكثر شمولية مما هو متاح في تقرير ما بعد الانتخابات الفوري. وكما يتضح من اسمه فيشير التقرير المؤقت إلى أن المراقبين ينوون استكمال مراقبة الأحداث ويمكن أن ينشروا تحليلاً نهائياً شاملاً في وقت لاحق.

في تقرير الكونغرس الأثيري للديمقراطية، لاحظ الاهتمام الخاص المعطى لوصف وتقييم المناخ السياسي الذي جرت فيه الانتخابات، وهذا يعطي مثلاً ممتازاً لتقرير يوازن بين تقييمه للعملية الإدارية والفنية وبين تحليل التقدم السياسي الذي تم تحقيقه خلال العملية الانتخابية. وقد حدث في انتخابات أثيريا سنة ١٩٩٤ أن قاطع الانتخابات عدد من الأحزاب السياسية الهامة، تاركين العديد من المواطنين والمراقبين في حالة من الشك في قيمة العملية. ولاحظ أيضاً أن كتاب التقرير قدموا توصيات محدودة بناءً عن كيفية تحسين الانتخابات من الناحية الفنية والسياسية.

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ١ من ٧

نتائج مكتب المساعدة الانتخابية عن قائمة الناخبين الأولية لسنة ١٩٩٢

فيما يلي نتائج تحقيقنا في مراجعات قائمة الناخبين الأولية الحالية:

(١) صحة أقسام الاقتراع

كشفت المراجعات في قائمة سنة ١٩٩١ عن وجود المئات من أقسام الاقتراع التي لم يمكن العثور على أرقام متوافقة معها في القانون المختص. والذي تم اكتشافه أيضا هو أن عددا من أقسام الاقتراع ذات الكثافة السكانية الكبيرة قد تم حذفه من القائمة.

ويرى الأستاذ جلاستون ميلز ، وهو عضو في وفد مجلس قيادات الحكومة المنتخبة بحرية في العام السابق ، أن هذه المشاكل وحدها يمكن أن تبطل عمليا صحة قائمة الناخبين. وهكذا لم يكن من الممكن إعلانها كقائمة قابلة للتطبيق.

ولذلك كنا حريصين بصفة خاصة هذه المرة أن نقوم بعمل نفس مراجعات أقسام الاقتراع. وسررنا بأن نلاحظ أن كل أقسام الاقتراع ما عدا واحد فقط تتمسك تماما بالأمر رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٠ والذي يتعلق بتحديد أقسام الاقتراع.

كان الحذف الوحيد هو منطقة أميرينديانية في أويرا ، على نهر كورينتين ، إذ دمجتها القائمة الحالية مع القرية المجاورة أوريبالا ، وقد علمنا أن سلطة قرار الدمج جاءت من توصية «تقرير لجنة الأراضي الأميركية» . وحيث أن هذا الدمج لم يمنع أحدا من أويرا من الإدلاء بصوته ، لذا نجد أن أقسام الاقتراع مقبولة تماما ونثني على لجنة الانتخابات بخصوص هذا التصحيح الهام ، ولا بد لدمج هاتين القريتين في قسم اقتراع واحد أن يسن كقانون في آخر الأمر.

وبخصوص نفس هذا السؤال المتعلق بأقسام الاقتراع ، هناك ملاحظة واحدة خاصة نريد أن نذكرها وهي عن قرار وارد في نفس الأمر لسنة ١٩٩٠ بعينه ويقول بضم قرى عديدة في الضفة الشرقية ديميرارا في قسم واحد ، وتتضمن هذه القرى: هيرستيلينج ، وفارم ، وفريد أون رست ، وكوفنت جاردن ، وبروسبكت ، وليلت دايموند.

وفي هذا القسم وحده يبلغ عدد الناخبين المسجلين ٤٠٢٤ ولا يتعدى هذا الرقم إلا قرية كوفنت جروف والتي يوجد فيها ٤٠٥٩ ناخبا مسجلا .

ولذا فنحن نطالب بأن تعطي لجنة الانتخابات اهتماما خاصا لمراكز الاقتراع في كل من هذين القسمين في يوم الاقتراع إذ من الواضح أنهما يمكن أن يمثلتا كوابيس لوجيستية للناخبين ولموظفي الانتخابات على السواء.

ونود أيضا أن نوصي رئيس لجنة الانتخابات (أيا كان الشخص الجسور الذي سيقبل هذا المنصب في المستقبل) بأن يتم تقسيم هذه الأقسام إلى وحدات فرعية ذات أعداد يكون من الممكن إدارتها بصورة أفضل قبل الانتخابات القادمة .

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٢ من ٧

٢) ازدواجات أرقام الهوية

في العام المنصرم كشفت المراجعة بالحاسب الآلي ١٧٠٠ حالة ازدواج أو تكرار لأرقام الهوية في قائمة الناخبين - مجموعة من شخصين أو أكثر لديهم نفس الرقم ، وهذا العام سرنا أن نرى ٢٨ حالة فقط من ازدواج أرقام الهوية .

ونحن نعتقد أن تسعا على الأقل من هذه الحالات تخص فعلا تسعة أفراد ، وعندما قمنا بمراجعة أكثر اكتشفنا أنه في حالتين أخريين نشأت المشكلة إثر تسجيل رقم هوية غير صحيح .

لقد وضعنا هذه التناقضات أمام عناية واهتمام لجنة الانتخابات وقد وعدت أن يتم التحقيق في هذه الحالات الغريبة ويتم تصحيحها فوراً .

ولذا فنجد أن مشكلة ازدواجات الهوية ، رغم أنه لم يتم القضاء عليها بصورة مطلقة ، ليست جديرة بالاهتمام وأن هذه الممارسة تمثل بالتأكيد تحسينا وتعديلا حسنا جدا مقارنة بالإخفاق التام الذي حدث في العام الماضي .

٣) الأفراد الواردون في أقسام خاطئة

لعل عدد الأفراد الواردة أسماؤهم في أقسام خاطئة في العام الماضي كان السبب في الكثير من الغضب بين الناخبين . وبالتأكيد وضع على عاتق مكتب المساعدة الانتخابية مهمة ضخمة للغاية لينجزها . فالعملية التصحيحية المطلوبة لهذه المشكلة كانت في ذلك الحين، كما هي الآن، عبئا ضخما على كل من الناخب ولجنة الانتخابات حيث أنه يجب القيام بعمليتين: وضع الناخب في قسمه الصحيح وفي الوقت ذاته التأكد من أن الاسم قد حذف من القسم الخاطئ .

ولتحديد مقدار وحجم المشكلة هذه المرة قام مكتب المساعدة الانتخابية بعمل اختبار عينة لأقسام الاقتراع في الأقاليم ٢ و ٤ و ٥ و ٦ - خمسة أقاليم تضم ٨٨٪ من ناخبينا. والعينة التي قمنا بعملها تمثل ٧٠٪ من الناخبين في هذه الأقاليم ، أو نحو ٦٠٪ من إجمالي الناخبين الكلي .

وتظهر النتائج أن نحو ١,٣٪ من الناخبين المقيدون قد تم تغيير أماكنهم في أقسام العينة وحدها ، مما سيؤثر على إجمالي أكثر من ٣ آلاف شخص. وإذا أخذنا في الاعتبار أعداد الناخبين الذين تغيرت أماكنهم في الأقسام التي لم نراجعها وأضفنا الأعداد المحتملة لتغيير الأماكن في الأقاليم ١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ ، فعندئذ يكون تقييما هو أنه سيكون هناك نحو ٥٠٠٠ شخص كانوا موضوعين سابقا في أقسام خاطئة.

ومتوسط الـ ١,٣٪ الكلي هذا ، الذي وجد في أقسام خاطئة ، هو إنجاز معقول حققته اللجنة عند الأخذ في الاعتبار حجم المشكلة في العام الماضي .

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٣ من ٧

وبالإضافة إلى ذلك قد قام مكتب المساعدة الانتخابية بتحديد أسماء الأفراد الذين وضعوا في أقسام خاطئة ، وحاولنا أن نستدل على أقسامهم الصحيحة المصنفة بحسب عناوينهم المسجلة .
وقد كانت هناك نسخة مطبوعة على الحاسب الآلي لهذه الأسماء الثلاثة آلاف متاحة للجنة الانتخابات وللأحزاب السياسية لتستخدم كأداة تصحيحية أثناء فترة الدعاوى والاعتراضات. والأرقام بحسب الأقاليم هي كما يلي:

النسبة	ناخبون في أقسام خاطئة	العينة المأخوذة	إجمالي الناخبين في الإقليم	الإقليم
٪٠,٩	١٩٨	٢١,٩٢٧	٢٣,١٠١	٢
٪٢,٤	٩٢٠	٣٨,٢٠٩	٥٠,١٨٨	٣
٪٠,٩	٧٣٠	٧٧,٣٨٩	١٤٨,٠٦٤	٤
٪٢,١	٥٤٦	٢٦,٣٦٤	٢٨,١٢٦	٥
٪١,٠	٦٠٩	٦١,٢٦٥	٧٢,٣٠٤	٦
٪١,٣	٣,٠٠٣	٢٢٥,١٥٤	٣٢١,٧٦٥	الإجمالي
	٪١,٣	٪٧٠	٪١٠٠	النسبة

٤) اختبار الأفراد

قام مكتب المساعدة الانتخابية في العام المنصرم، باستخدام مواصفات أوصى بها د. سيلوين راين خبير استطلاع الرأي العام الترينيدادي الشهير ، بعمل اختبار عشوائي بالحاسب الآلي لألف وأربعمائة وخمسة وسبعين اسما في قائمة الناخبين وبعد ذلك خرج بحثا عن الأشخاص أصحاب هذه الأسماء .

وكي تكون هذه الأرقام تمثيلا قريبا لمجتمع غويانا ضمت الأسماء المختارة جويانيين - إفريقيين من أهالي الريف وأهالي المدن،

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٤ من ٧

وغويانيين - هنودا من الريف والمدن ، وأفرادا من جنس مختلط من الريف والمدن، وأمريكانا - هنودا. وقد اجتهدنا أيضا لكي تعكس النسب المثوية لهؤلاء الأشخاص من هذه الأجناس بقدر الإمكان توزيعة الأجناس كما اتضحت في الإحصاء السكاني لسنة ١٩٨٥ ، وهو آخر تعداد أجري يمكن الاعتماد عليه .

وقد فشلت تحقيقاتنا في ذلك الحين في العثور على ٤٨٧ من ١٤٧٥ شخصا كنا نبث عنهم ، أي أكثر من ٣٠٪ .

ولذلك فعندما أصبحت قائمة انتخابات سنة ١٩٩٢ متاحة لنا ، قمنا في الحال بمراجعة عدد هؤلاء الأفراد لتبين إن كان أحد منهم لا يزال في القائمة. فوجدنا أن من الأفراد الـ ٤٨٧ الذين لم يتم العثور عليهم في العام السابق ، لم يظل إلا ٢٩٤ منهم موجودين في القائمة الحالية ، بينما حذف منها ١٩٣ .

لذلك بحثنا مرة ثانية عن هؤلاء الأفراد الـ ٢٩٤ ، خاصة وأنه قد بدا أن تفاصيل العناوين في قائمة العام الماضي كانت مختلفة عن هذه التي في قائمة العام الحالي. ولأسباب عديدة قد تم خفض هذا العدد إلى ٢٦٩ واستطعنا أن نحدد أماكنهم جميعا عدا ٥٤ فردا.

كانت النتيجة النهائية هي أن ٥٤ فردا ، أي ٣,٧٪ من العينة الإجمالية للعام السابق والبالغة ١٤٧٥ فردا، لم يمكن العثور عليهم .

وهذه النتائج أمامها بلا شك طريق طويل لتغرس ثقة جديدة في الناخبين ولتبدد الشكوك العديدة التي تساور الأحزاب السياسية .

وهناك مؤشران في هذا الاختبار نجدهما مقلقين بصفة خاصة. ذلك أنه في غرب رويمقلدت لم نستطع العثور على ٤٩٪ من أفراد العينة ، وفي كيتي (الوسطى) فشلنا في العثور على ٤٧٪ . وقامت لجنة الانتخابات نفسها بدراسة كشفت عن ثلاثة انحرافات مثيلة لم يمكن تحليلها ، ولا بد أن يتم إجراء دراسة أكثر دقة في هذه المناطق الخمس على الأقل .

ومتى تركنا هذه التناقضات جانبا ، فنجد أن نسبة ٣,٧٪ الإجمالية للذين «لم يعثر عليهم» ليست غير معقولة ، ونوصي اللجنة ثانية بهذا الإجراء التصحيحي .

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٥ من ٧

نتائج اختبار أفراد ريان الموسع (أجري في حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٢)

المنطقة	إجمالي من تم اختبارهم	ماتوا	رحلوا	هاجروا	عشر عليهم	لم يعثر عليهم	نسبة الذين لم يعثر عليهم
كيبي	١٥	-	٢	٢	٤	٧	٪٤٧
إن . إي . لا بنيتس	٢٢	-	٥	-	١٤	٣	٪١٤
كوتون تري	٣٢	٢	٤	٧	١٧	٢	٪٦
بورت مورونت	٧٨	٢	٨	٧	٥٣	٨	٪١٠
جونوك جاردنز	٧	-	١	-	٤	٢	٪٢٩
ويست رومقلدت	٣٩	٢	٣	-	١٥	١٩	٪٤٩
جولدن جروف	٢٠	-	١	-	١٤	٥	٪٢٥
كامينجز لودج	١٣	-	٥	-	٦	٢	٪١٥
ليونورا	٢٤	-	٣	١	١٦	٤	٪١٧
موكا / أركاديا	٨	-	٣	-	٥	-	٪٠
تشاريتي	١١	١	٢	-	٦	٢	٪١٨

إجمالي العينة التي أجريت سنتي ١٩٩٢/١٩٩١ ١٤٧٥
 إجمالي الأفراد الذين لم يعثر عليهم ٥٤
 نسبة الذين لم يعثر عليهم ٪٣,٧

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٦ من ٧

اهتمامات مكتب المساعدة الانتخابية للمستقبل

لا بد أن ينظر إلى قائمة الناخبين الحالية كما أقرها مكتب المساعدة الانتخابية بدقة كما هي فعلا - مجرد أداة أولية لتشكيل الصورة التمهيديّة لعملية ديمقراطية جديدة.

ولا زال هناك الكثير من العمل ، وما زالت هناك حاجة إلى طرق وأدوات أخرى، كما أن هناك اهتمامات عديدة يجب التعامل معها قبل أن نكون واثقين بدرجة معقولة في عملية انتخابية حرة وعادلة .

ويتضمن بعض من اهتماماتنا ما يلي :

بطاقات الهوية

طبقا للجنة الانتخابات فلا يزال هناك نحو ٢٥,٠٠٠ شخص في القائمة لم تعط لهم أرقام هوية. وقد توقعنا أنه عندما تم تقديم مواد تصويرية كافية إلى اللجنة في العام الماضي ، أن يكون موضوع توزيع بطاقات الهوية قد حسم بحلول وقتنا الحالي . وتبقى الحقيقة أن التوزيع لا يزال بطيئا لأقصى حد ، وفي أحيان كثيرة يغادر موظفو التسجيل منطقة ما دون أن يهتموا بأحد. ولذا فيوجد تقريبا في كل المناطق التي زارها فريق التسجيل مجموعة أفراد لا تزال بدون بطاقات هوية.

كما أن مستوى الاهتمام الذي يقدمه للجمهور الأفراد في المركز الوطني للتسجيل في جورج تاون هو أيضا غير كاف بالمرّة. وكثيرا ما يرفض المركز أن يقابل الأفراد بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، بل وحتى أولئك الذين يذهبون للمركز أثناء الساعات الصباحية يتم إبعادهم عن المكان. ولذا فيجب أن يكون هناك ممثل للمركز حاضرا في كل الأوقات ليراقب العمل في مركز التسجيل .

وبالرغم من أن رئيس المركز أكد أن الأفراد الذين لا يحملون بطاقات هوية يمكنهم - بالرغم من ذلك - أن يدلوا بأصواتهم، إلا أن هناك بعضا من الشك في ذلك ، فعلى المركز أن يعجل بالقيام بعملية التوزيع كي تزيد من ثقة الناخبين. وقد قدم القطاع الخاص آلات كاتبة من أجل الإسراع في ذلك ، ويليق للمركز أن يقبل هذه المساعدة.

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٧ من ٧

جودة الحبر الانتخابي

مؤخرا في كردستان ، وبالرغم من التأكيدات التامة بأن الحبر الانتخابي من «أعلى جودة» ، فقد أصرت أحزاب المعارضة على اختباره قبل يوم الاقتراع ، فحين اكتشف أن هذا الحبر من السهل إزالته طالبت الأحزاب بحبر أكثر ثباتا .
ولذلك يوصي مكتب المساعدة الانتخابية بأن يضع - قبل الاقتراع بيومين - كل عضو من لجنة الانتخابات إصبعه في حبر يختاره بطريقة عشوائية كي يفحص ثباته فيما بعد (ويجب ألا يمنعهم ذلك من التصويت في الوقت المناسب) .

مشكلة ثقة الناخبين

إن استرجاع المعلومات من متطوعينا في الميدان ومن خطوطنا الانتخابية الساخنة يدل على وجود مستوى من الإثباط لدى الأفراد الذين لم تكن أسماءهم في قائمة هذا العام . يقول بعض الأفراد إنهم تسجلوا مرتين في العام الماضي ، ولا يمكن أن يجبرهم أحد على أن يفعلوا ذلك مرة ثانية هذا العام . وآخرون لا يستطيعون أن يفهموا كيف يمكن أن يكونوا قد تسجلوا وأن أسماءهم في قائمة العام السابق ، ومع ذلك فهم ليسوا في قائمة الناخبين الحالية .
ولذلك فهناك مهمة شاقة الآن لاستعادة ثقة الناخبين لا تواجه الأحزاب السياسية ومكتب المساعدة الانتخابية فحسب ، بل تواجه على وجه الخصوص لجنة الانتخابات التي كانت أهدافها المذكورة سلفا هي زيادة ثقة الناخبين في العملية الانتخابية .
إن نجاح الممارسة التي استعرضناها توا يمكن أن يؤدي إلى تجديد تعاون جماهيري شامل في هذا الجزء الحيوي من إعادة بناء المستقبل السياسي .

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ١ من ١٠

الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات:



ممارسة اللامبالاة

رودني تيفن ، أستاذ مساعد للدراسات الحكومية في جامعة سيدني بأستراليا ، يكتب تقريراً عن دراسة مشروع مراقبة وسائل الإعلام للأخبار السياسية في التلفزيون أثناء سباق الانتخابات ويستنتج أن تغطية التلفزيون الإخبارية للانتخابات كانت سلبية وتفتقر إلى طابع المبادرة.

الخمسة كل يوم تقريبا من ١٥ آذار/مارس إلى ٢٤ نيسان/أبريل. وفي مجملها ، ضمت العينة المأخوذة من تغطية التلفزيون الإخبارية ما يقرب من ألف خبر موزع على أكثر من ١٠٠ نشرة في أربع محطات خلال ٣٢ يوما .

وكان الإجراء المتبع مع التلفزيون هو أن يملأ المراقبون - مراقب مختلف لكل برنامج - استمارة تلخص الأخبار وفقا لنمط محدد. وبعد ذلك يقوم المصنفون بترجمة هذه المعلومات إلى التصنيفات المحددة للدراسة. وتضمنت دراسة التلفزيون تصنيفا لنحو ٧٥ متغيرا مختلفا لكل خبر سياسي. والأغلبية العظمى منها قد وضعت لكي تسمح بتحويل البيانات إلى رموز على أساس من الذي ظهر في الأنباء وبأي صفة ، وتسمح

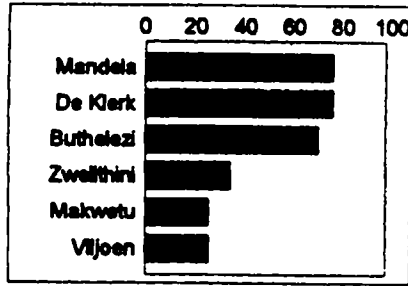
قام مشروع مراقبة وسائل الإعلام بعمل دراسة كمية شاملة لأخبار التلفزيون أثناء فترة الانتخابات. وكانت الأهداف الأولى للدراسة هي فحص الطريقة التي كانت تشكل بها الأخبار السياسية واهتمام ونوع التغطية المعطيين للأحزاب والمجموعات المختلفة وللموضوعات والنقاط المختلفة .

العينة والإجراءات

بخصوص التلفزيون فقد اهتمت الدراسة بالأخبار المسائية لقنوات جنوب إفريقيا الإذاعية الكبرى: تي في أي، وسي سي في نيجوني، وسي سي في سووثو، وكذلك النشرات المسائية في تلفزيون بوفوثاتسوانا وأول النشرات الصباحية في «صباح الخير يا جنوب إفريقيا». وتمت دراسة هذه البرامج

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٢ من ١٠

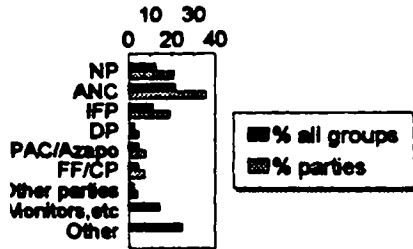


شكل رقم ١

مناسبات الخبير

كانت المواد الإخبارية تستمد بدرجة كبيرة من مناسبات عامة وأنشطة المجموعات والمؤسسات السياسية التي تسعى وراء الدعاية. ويمكن التمييز بين ثلاث فئات رئيسية:

الأولى، وهي تضم تقريرا نصف مناسبات الأخبار التي قدمت عنها تقارير، تتضمن مناورات دعائية متعمدة وأنشطة دعائية عامة. وهذه تشمل



شكل رقم ٢

لحضور عدد يصل إلى ستة أشخاص أو ست مجموعات بأن يتم تصنيفه في أي خبر بعينه إذا كان ذلك ضروريا .

وهناك ثغرات عديدة في البيانات بسبب مشاكل برامج المراقبة الفردية، ولكن هذه الثغرات تعتبر ضئيلة إذا قورنت بحجم البيانات كما أنها لا تؤثر على الشرح الإجمالي للبيانات بأي طريقة. ولكنها تمنع فعلا أي إمكانية لإجراء مقارنات دقيقة لمراكز أو فترات معينة.

كمية ونوعية تغطية الانتخابات

إن تغطية الأخبار السياسية أثناء الانتخابات عملية واسعة. وكان متوسط أخبار تي في أي الصباحية هو ٤,٦ نقطة لكل نشرة، بينما تي في بوب ٤,٣ نقاط، وأخبار تي في أي المسائية ٥,٠ نقاط، وسي سي في ثلاثة ٥,٩ نقطة، وسي سي في اثنين ٣,٦ نقطة. وفي سائر البرامج استغرقت الأخبار السياسية أكثر من نصف مدة النشرة أثناء فترة الانتخابات.

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٣ من ١٠

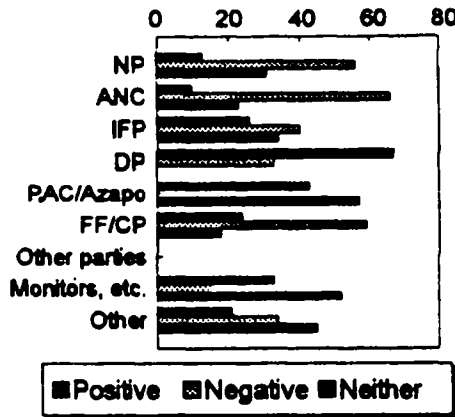
قد تم الإعلان عن مواعيدها قبلا. تضمنت المجموعة الثالثة من مناسبات الخبر ما يمكن أن يسمى بصفة عامة أخبار الاضطرابات. وكانت أحداث العنف الجماعي (٤٪) والاضطرابات (٥٪) وأنشطة التظاهر الأخرى (٥٪)

هي العناصر الأساسية في هذه التغطية. وكانت الأنشطة المؤسسية والتصريحات العامة لوكالات تنفيذ القانون ووكالات التحقيق (٨٪) تميل لأن تقوم بتغطية موضوعات مماثلة لمناسبات الاضطرابات.

وتتضح درجة تفاعل وسائل الإعلام مع ما فعلته المصادر الكبرى ومع الأحداث العامة التي وقعت من ندرة التقارير المبينة بالدرجة الأولى على عمل وسائل الإعلام. وتم تصنيف خبرين فقط كتقارير إعلامية خاصة. ولم تكن هناك تقارير سميت بالتحديد تسريبات أو

الأنشطة الانتخابية للأحزاب (أي التجمعات وزيارات القادة لأماكن معينة، إلخ) (٢١٪) ثم تأتي التصريحات الصحفية والبيانات العامة التي أصدرتها الأحزاب (١٦٪) ثم مجموعات ذات مصالح (٦٪) ثم

المؤتمرات الصحفية ومقابلات وسائل الإعلام (٥٪) التي احتلت هي الأخرى مساحة كبيرة.



شكل رقم ٣

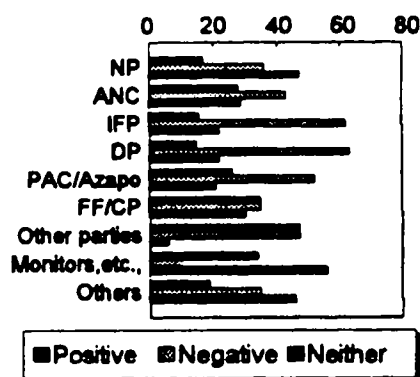
المجموعة الثانية الكبيرة من المناسبات التي تنتج عنها أخبار

كانت الاجتماعات الرسمية وإجراءات المؤسسات السياسية، بإجمالي نحو ٢٠٪. وتضمن هذا إصدار تقارير رسمية غير حكومية (٨٪) ولقاءات مع مجموعات رسمية مؤقتة مثل تي إي سي (٤٪) والمفاوضات الرسمية بين المجموعات المتصارعة (٥٪). وهنا استمدت وسائل الإعلام معظم أخبارها من الجمهور ومن أنشطة مؤسسات أخرى

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٤ من ١٠

الأكثر بروزا على تغطية مجموعاتهم .
والشكل رقم ٢ يعكس التصنيف
الذي صممت على أساسه الجداول
التالية ، وهو يعطي أرقام أكبر ثلاثة
أحزاب أولا ، ثم يقسم الأحزاب



شكل رقم ٢

الصغيرة إلى أربع مجموعات .
والفئتان الأخيرتان لا تمثلان أحزابا،
فالأولى تتضمن ممثلين من كل
المجموعات المستقلة والمؤقتة التي تراقب أو
تشرف على مختلف أبعاد الانتخابات
(مثل تي إي سي ، وأي إي سي ، وأي
إم سي ، ومراقبي السلام ، ومراقبين
دوليين). ومن بين هؤلاء ظهر أن لك أي
إي سي وال تي إي سي أغلبية من حيث
عدد المرات التي أشير فيها إليهما.

تحقيقات خاصة.

المصادر في الأخبار

كشف تصنيف الأخبار السياسية
أثناء فترة الانتخابات عن ١١٧٧
استشهادا من الممثلين. وعلى أية حال
فلم يظهر بانتظام في الأخبار إلا
مجموعة أصغر من ذلك بكثير.

والشخصان الأكثر بروزا وتمتعا
بالذكر كانا بغير مفاجأة دي كليرك
ونيلسون مانديلا، اللذين ذكر كلاهما
عن طريق الصدفة في ٧٨ خبرا في
عينتنا. وقد غطى كل منهما على باقي
أعضاء حزبه ، فذكر دي كليرك نحو
٤ أضعاف المرات التي ذكر فيها
الشخصان التاليان في ترتيب كثرة
الاستشهادات، وهما روديلف ميبير
(١٨ مرة) وبيك بوثا (١٧ مرة)، وليس
هناك شخص آخر قد ذكر أكثر من ست
مرات (داني شوت وهرنوس كريل).

وبالنسبة للمؤتمر القومي الإفريقي،
فقد كان كيرلس رامافوسا المرشح الثاني
(٢٦) وثابو مبكي المرشح الثالث (٩)
مع فارق كبير بينه وبين من يليه.
وكذلك تسيد القادة الأربعة الآخرون

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٥ من ١٠

المجموعات على تغطية أولية تتناسب نوعا ما مع مساندتها ودعمها الانتخابي. وعلى أية حال فإن أحد المداخل إلى أي نظام انتخابي ديمقراطي هو أن تقبل كل الأحزاب الكبيرة شرعية العملية والنتيجة. ولذا فهناك جدل حول حصول مجموعات الأقلية على وقت على الهواء يزيد عما تسمح به أعدادها.

(هنا وفي مواضع أخرى لا بد أن نتذكر أن هذه الأرقام تخص فقط برامج الأخبار وليس الشؤون الحالية. وقد بدا ، على سبيل المثال ، أن الأحزاب الصغيرة قد نالت وقتا أكثر نسبيا في الشؤون الحالية مما نالت في الأخبار).

ويظهر الشكل رقم ٢ أن الـ أي إن سي ومثليه كانوا أكثر المجموعات ذكرا، إذ أخذ ٦, ٢١٪ من الإجمالي و ٧, ٣٥٪ من الأحزاب المذكورة. ونال الـ أي إن سي أكبر تغطية على الإطلاق، لكنه الحزب الوحيد الذي نال قدرا من التغطية أقل من قوته الانتخابية. ونال الحزب الوطني تغطية أولية تتناسب مع تأييده الانتخابي ، بينما نالت بقية المجموعات قدرا من التغطية أكبر مما نالت من أصوات.

أما الفئة الأخيرة فتتضمن ممثلين من مختلف المجموعات: حكومات وطنية ، وبيروقراطيين ، والشرطة والجيش ، ومجموعات ذات مصالح مثل منظمات الأعمال والاتحادات .

ولم يعط اهتمام لأي من هذه المجموعات ، بالرغم من أن الشرطة هي المجموعة الأكثر ذكرا إطلاقا بين هذه الفئة المتفرقة.

وتعتمد ترجمة وتفسير الأرقام الواردة في الشكل رقم ٢ أساسا على اعتبارات متنوعة تدخل في حساب المراقب، مثلا: ما الذي يعنيه التوازن عندما تتمتع الأحزاب بقدر من المساندة يتباين تباينا شاسعا من حزب إلى آخر، وعندما يبدو أن أحد الأحزاب هو الذي يحتمل بدرجة كبيرة أن يكون الحزب الأكبر في الحكومة الجديدة ، وعندما يكون حزب آخر قد شغل المنصب لمدة طويلة جدا ، وعندما تتباين الأحزاب جدا في قدراتها التنظيمية وفي قدرتها على صنع الأخبار وفي حجم وحماس التجمعات التي عقدتها؟

وقد نادى البعض بأنه في أي نظام متعدد الأحزاب يجب أن تحصل

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٦ من ١٠

يظهر الشكل رقم ٤ نموذج إشارات كل مجموعة إلى الآخرين. وبينما نجد أن أكبر فئة من الإشارات إلى المجموعات الأخرى كانت سلبية (٣٣٪)، نجد أن ٢٠٪ من الإشارات كانت إيجابية، والباقي ٤٧٪ متوازنة أو مختلطة.

ولعل هذا نمط أقل انتقادا وسلبية للحوار مما يمكن أن يتوقعه المرء في أي حملة انتخابية، ومجموعات المراقبين والمجموعات المؤقتة هي الأكثر استرضاء (للجميع) في إشاراتها.

ومن بين الأحزاب السياسية الكبيرة يظهر الشكل رقم ٤ النموذج المقابل للشكل رقم ٣ في نسبة إشارات المديح إلى إشارات النقد إلى الآخرين، فكان للـ أي إن سي نسبة ١:٥، وللوطنيين ١:٢، ولإنكاثا ١:٩، ٣. وهكذا بينما نالت إنكاثا مقدارا أقل من التعليقات السلبية من المجموعات الأخرى مما نالته الأحزاب الكبرى، كان بدرجة كبيرة أكبر الناقدين للآخرين في تعليقاته هو نفسه. وعلى النقيض من ذلك فبينما نال الـ أي إن سي أعلى درجة في نسبة إشارات النقد إلى إشارات المدح، كانت تعليقاته أكثر التعليقات إيجابية.

وبخصوص نتائج الشكل رقم ٣ فلا بد أن نتذكر أن نسب الأحزاب الصغيرة مبنية على أرقام صغيرة للغاية، بسبب العدد الضئيل للمررات التي أشار فيها الآخرون إليها. ومن بين المجموعات التي نالت قدرا معقولا من الإشارات من الآخرين، فغالبا ما كانت الإشارات إلى مجموعات المراقبة أو المجموعات المؤقتة إيجابية أو محايدة، بينما نال التجميع النهائي المتفرق أيضا إشارات مختلطة.

وتنال الأحزاب السياسية الكبرى بالتأكيد إشارات سلبية أكثر منها إيجابية من خصومها وآخرين. والأكثر إدهاشا أن إنكاثا تحصل على تغطية أكثر إيجابية من المشاركين الآخرين، والـ أي إن سي ينال أعلى قدر من الإشارات السلبية. وبينما يتجاوز المراقبون إشارات المديح إلى الـ أي إن سي بنسبة ١:٦، وإلى الوطنيين بنسبة ١:٤، إلا أنه بخصوص إنكاثا كان أقل من ١:٢، مع عدد أكبر من الإشارات الإيجابية وعدد أقل من الإشارات السلبية بالمقارنة مع الحزبين الكبيرين الآخرين.

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٧ من ١٠

المساواة والتوازن

وكما شرحنا عاليه ، يعتمد كون أو عدم كون أي مجموعة من الأرقام تمثل توازنا أو مساواة في تقديم آراء الأحزاب المختلفة على المعايير التي يعطيها المراقب لها.

في ختام المناقشة عن تمثيل المجموعات المختلفة وأنواع الدعاوي التي كانت تقوم بها، فمن الضروري أن نلاحظ أنه بغض النظر عما إذا كانت تشكل نوعا ما من توازن متساو بين الأحزاب في جملتها أم لا ، إلا أن التوازن كان أكثر ندرة في تحقيقه في بعض الأخبار. والسبب الأول وراء ذلك كان بساطة صياغة الأخبار.

في معظم الأخبار تم ذكر مصدر واحد فقط. ومن الأخبار التي قدمت فيها آراء مجموعة واحدة على الأقل ، كان ٦٦٪ لها مصدر واحد فقط ، و٢٧٪ لها مصدران ، و فقط ٨٪ لها ثلاثة مصادر أو أكثر. وفضلا عن ذلك فإن هذه كانت الحالة سواء كان الخبر يتضمن أو لا يتضمن صراعا. وقد تبين أن ٣٦٪ من الأخبار تضمن عنصر صراع هاما ، لكن في ٧٧٪ منها تم

تقديم جانب واحد فقط وليس الجانبين.

وتوضح هذه الأرقام سلبية تقرير وسائل الإعلام عن الحملة الانتخابية ، إذ لم يقدم إلا مجهود ضئيل لضمان استجابة الحزب المنتقد في نفس القصة. وبالطبع تم تحقيق «التوازن» مع مضي الوقت في أحوال كثيرة ، لكن نموذج «الفعل - رد الفعل» الفوري الذي تضمن به وسائل الإعلام الحوار والمسائلة بين الأحزاب كان بطيئا تماما وناقصا.

موضوعات وقضايا

كانت القضايا السائدة هي تلك المتعلقة بالعملية السياسية والانتخابية نفسها ، ففي ٣٨٪ فقط من الأخبار اعتبر أن هناك اشارة واضحة إلى سياسات بعينها، وأكثر من ٦٠٪ من هذه تضمنت موضوعات متعلقة بالعملية السياسية .

وقد ساد موضوعان كبيران:

الترتيبات الدستورية والانتخابية شملت نحو ٦٠٪ من القصص الخاصة بالعمليات السياسية ، بينما سجلت موضوعات بيئة الحملة الانتخابية ، وما إذا كانت حرة نزوية ، بالإضافة إلى

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٨ من ١٠

لكن أساسية ، الأخبار الخاصة بعلاقات العمل والمعونة وأخبارا أخرى تركزت حول موضوعات إعادة توزيع الثروة، وبلغت هذه الأخبار نحو ١٢٪ من الأخبار ذات العنصر السياسي. والنقاط الكبيرة هنا كانت عن حالات الموظفين العموميين ، وخاصة النزاعات الناتجة عن عدم الأمان الذي يحدث نتيجة للتغيير السياسي ، وسياسات المعونة الاجتماعية.

ومن الموضوعات التي لم تحظ بظهور فعلي أثناء الحملة الانتخابية كانت قضايا السياسة الاقتصادية (نحو ١٪ من الإشارات السياسية) وأسئلة تتناول السياسات الاجتماعية وكيفية الحياة (الصحة ، والتعليم ، والبيئة ، والخدمات المدنية، إلخ) (نحو ٢٠٪) .

وكان الافتقار النسبي إلى تأكيد ومناقشة السياسة أمرا غريبا غير معتاد في تغطية أي حملة انتخابية. لكنه كان أقل مفاجأة في هذه الانتخابات بالذات لسببين .

السبب الأول: يجب على حكومة الوحدة الوطنية أن تلتزم بمعايير سياسية أساسية عديدة كان قد تم قبولها فعلا

موضوعات التعليم الانتخابي إلخ ، معظم ما تبقى، وهو ٣٠٪ .

ضمت أكبر مجموعة تالية موضوعات عن الجريمة والسيطرة الداخلية (نحو ١٤٪ من إجمالي الإشارات السياسية). وفي بعض الأحيان اندمجت هذه في أخبار عن العنف السياسي وأحيانا كانت سياسات أكثر عمومية . واحتوى واحد من خمسة (١٨٪) من الأخبار السياسية المصنفة

على عدد لا يستهان به من الإشارات إلى العنف السياسي. وكان المنحى هو أن يتم التقرير عنها بوضوح أكثر في النشرة الإخبارية، فكان ٤٨٪ منها واحدا من الأخبار الثلاثة الأولى التي تتم تغطيتها. وقد كانت تتضمن أيضا تغطية أكثر شمولا: فمن الأخبار التي ذكر لها على الأقل مصدر واحد ، فإن ٥٤٪ من الأخبار التي تتضمن عنفا مقارنة بـ ٣٠٪ من الأخبار الخالية من العنف ذكرت مصدرين أو أكثر. وكانت نسبة ذكر الأحزاب في الأخبار المتضمنة للعنف متفقا إلى حد كبير مع تغطيتها في الأخبار الخالية من العنف.

وتضمنت المجموعة الثالثة من الموضوعات، والتي نالت تغطية أقل

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٩ من ١٠

وروح المبادرة.

ثانياً: هناك نقص في المبادرة التحريرية في الربط بين ادعاءات المشاركين بعضها ببعض ، أو على الأقل في نفس الخبر. وكان للعديد من الأخبار بنية مصدر بسيطة تسمح بأن يقدم فيها الشخصيات السياسية آراءهم دون أي توازن مضاد من هؤلاء الذين يقدمون الادعاءات .

الأرقام الخاصة بمن ظهر في الأخبار لا تمثل أي انحراف كبير عما يمكن توقعه، إذا أخذنا في الاعتبار وجود المساندة الانتخابية والموارد السياسية للمنظمات الكبرى.

في كلام المجموعات عن بعضها البعض في الأخبار ، كانت تميل إلى تركيز اهتمامها على مجموعة من الأرقام أصغر مما ذكرت الأخبار ولكن ليست أقل تنوعاً بالتأكيد من تصور المشاركين السياسيين أنفسهم.

وتكشف الأرقام عن بعض الاختلافات الهامة والدقيقة في الطريقة التي استخدمت بها الأحزاب ظهورها. أظهرت إنكاثا بصفة خاصة نموذجاً مختلفاً عن الحزبين الكبيرين الآخرين،

في مفاوضات متعددة الأحزاب، وبذا فلم تكن الانتخابات هي التي سوف تقررها. والسبب الآخر هو: كون الموضوع الرئيسي في الانتخابات هو قدرة جنوب إفريقيا على إجراء انتخابات ديمقراطية بنجاح. وقد فاق هذا كل المعايير المحددة للسياسة، وقد انتقد هذا الاتجاه حيث أنه عكس رغبة الإعلام في إعطاء أولوية لحوادث العنف أو الوضع الحالي للمفاوضات على رسائل المتحدثين الأخرى.

الخلاصة

كانت تغطية التلفزيون للانتخابات واسعة ، وكشفت هذه البيانات أيضاً عن افتقار محطات التلفزيون إلى روح المبادرة وذلك من خلال، أولاً: تركزت الأخبار بصورة بالغة على مناسبات الحملة الانتخابية العامة والبيانات العامة التي تصدرها الأحزاب ، وتصريحات المعلومات التي تحيط بعمل المؤسسات السياسية والمفاوضات الرسمية. وينطبق هذا إلى حد كبير على كل تقارير الأنباء ، غير أنه لوحظ بصفة خاصة أثناء هذه الحملة الانتخابية ودل على أن عملية التقرير افتقرت كثيراً إلى النشاط

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ١٠ من ١٠

حيث قدم إشارات أكثر عن نفسه. وكانت في هذه نسبة من الإشارات الإيجابية أعلى بدرجة بسيطة جدا من النموذج الثابت المتوقع والخاص بمدح الذات والذي استخدمه الآخرون. وذلك فضلا عن أن إشارات عن الأحزاب الأخرى كانت أكثر سلبية من المعتاد، بينما كانت - والأمر أكثر مفاجأة - تعليقات الآخرين عنه هو أقل سلبية.

بيان ما بعد الانتخابات

الصفحة ١ من ٢

٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ م

مجموعة مراقبة انتخابات بنجلاديش للدراسة والبحث

أربعة انتخابات بلدية

أجريت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ م

كانت فرق مجموعة بنجلاديش للدراسة والبحث موزعة بالطريقة التالية:

شيبجونج : قام مراقبون يعملون وقتا كاملا ومنسق وثلاثة ملاحظين بالمراقبة في مراكز الاقتراع في انتخابات شيبجونج البلدية.

سيلهيت : قام مراقبون يعملون وقتا كاملا مع فريق مراقبة متنقل بمراقبة ٤٤ مركز اقتراع في سيلهيت من إجمالي ٥٦ مركزا .

شاندبور: قام مراقبون يعملون وقتا كاملا مع معلومات من ثلاثة مراقبين متنقلين ومنسق دائرة بمراقبة مراكز الاقتراع في منطقة شاندبور الأهلية .

باريزال : قام مراقبون يعملون وقتا كاملا وخمسة من منسقي الدوائر وأربعة مراقبين متنقلين بمراقبة ٤٦ مركز اقتراع في انتخابات باريزال البلدية من إجمالي ٤٧ مركزا .

وعموما كانت الانتخابات المحلية حرة ونزيهة في شيبجونج وباريزال وشاندبور ، وكان الناخبون متحمسين ، وكانت الحملة الانتخابية واسعة ومؤثرة. ولم يوضع على المرشحين أي قيود بخصوص نفقات الانتخابات ، وحضر مندوبو الاقتراع في معظم مراكز الانتخاب..... قائمة الناخبين كان بها أخطاء إلى حد ما. وفي باريزال وسيلهيت تم (نقل) بعض مراكز الاقتراع حتى بعد الطباعة (الرسمية) لمواقعها.

وبصفة عامة كانت الانتخابات التي أجريت في سيلهيت حرة ونزيهة وسليمة باستثناء بعض الانحرافات المحدودة (مثل أن البعض ممن لم يبلغوا السن القانونية أدلوا بأصواتهم في مراكز اقتراع مختلفة ، بالإضافة إلى بعض حالات انتحال الشخصية) لكن ليس على نطاق واسع .

بيان ما بعد الانتخابات

الصفحة ٢ من ٢

لم يكن من الممكن إجراء الانتخابات في سبعة مراكز اقتراع بسبب إضرابات وطنية دعا إليها المواطنون في المنطقة ، إذ لم يريدوا أن تكون منطقتهم جزءا من بلدية سيلهيت. وكان بعض الناخبين حاضرين لكن قامت عناصر مؤيدة للإضرابات بمنعهم من الإدلاء بأصوتهم ، ولم تكن هناك أي أحداث مؤسفة.

وبالإضافة إلى ذلك ، قام بعض الأوغاد بسرقة صندوق الاقتراع من حجيرة رقم ١ في مركز الاقتراع رقم ١٣ من دائرة رقم ٣ ، فأوقف الاقتراع فيها لبعض الوقت. وتم استعادة صندوق الاقتراع المختوم بمساعدة وكالة تنفيذ القانون في غضون ١٥ دقيقة من سرقته، وبدأ الاقتراع فور عودة الصندوق إلى الحجيرة الخاصة به. وقد قدم معظم المرشحين في انتخابات بلدية سيلهيت وسائل مواصلات لتنقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع .

وسوف تعد مجموعة الدراسة والبحث تقريرا مفصلا عن مراقبة الانتخابات يغطي هذه الانتخابات الأربعة ، وسوف يقدم هذا التقرير إلى لجنة الانتخابات في المستقبل القريب .

بيان مؤقت



የኢትዮጵያ ሕዝባዊ አዲስ አበባ
የኮንግረስ ሲብስዮን

انتخابات المجلس الدستوري ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ م

مهمة المراقبة

تقرير موجز

أعدده

الكونغرس الأثيوبي للديمقراطية أي - بو - جي - دا

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ م

أديس أبابا - أثيوبيا

خلفية المهمة

قام الكونغرس الأثيوبي للديمقراطية بمهمة مراقبة انتخابات المجلس الدستوري في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ م. والكونغرس هو منظمة مدنية محايدة تقوم بمجموعة من الأنشطة مساندة منها للعملية الديمقراطية مثل التعليم المدني والمراقبة وتحليل السياسة العامة. وقد تأسس الكونغرس في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ م.

وإذ تقع مراقبة الانتخابات ضمن مهام الكونغرس ، قرر أن يراقب انتخابات المجلس الدستوري وحدد الأهداف التالية لتحكم المهمة:

- تطوير قدرة الكونغرس على مراقبة الانتخابات .
- تقوية نوادي الكونغرس الديمقراطية على المستوى المحلي عن طريق إدخالها ضمن مهمة المراقبة .
- تقييم درجة كون الانتخابات حرة ونزيهة وتنافسية وشاملة في محليات مختارة .
- إصدار تقييم بنتائج المراقبة يوضح جوانب القوة وجوانب الضعف في انتخابات ٥ حزيران/يونيه ، ويتضمن توصيات مقترحة .

وفي هذه الفترة الحاسمة يود الكونغرس الأثيوبي للديمقراطية أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد على حقيقة أنه، مثل بقية المنظمات غير الحكومية الحيادية ، لا يهتم هو أيضا إلا بتقييم درجة تنفيذ النظام الانتخابي في اتجاه الديمقراطية ، وليس بالعتور على أخطاء أو توجيه اللوم إلى الحكومة الحالية أو معارضيتها .

بيان مؤقت

من أجل تنفيذ هذه المهمة نظم الكونجرس فريقا مكونا من ٦٩ مراقبا ، عشرة منهم أعضاء في طاقم الأفراد و٢٥ متطوعا من أديس أبابا و٣٤ عضوا في نوادي الديمقراطية المحلية. وكان على المراقبين المتطوعين ، الذين تم تدريبهم على مراقبة الانتخابات على أيدي مختصين بارعين وطنيين ودوليين، أن يوقعوا على تعهد بالحيادية قبل توزيعهم على مراكز المراقبة المتنوعة. واتبع هؤلاء المراقبون نظاما منسقا لجمع المعلومات يتضمن استبيانات لموظفي الانتخابات وللمرشحين ولأفراد من الجمهور، وكذا يتضمن قائمة مراجعة ليوم الاقتراع. وقامت هذه المهمة بتغطية إجمالي ٣٥ دائرة في المناطق التالية:

٢٢ دائرة انتخابية في أديس أبابا

٤ دوائر انتخابية في شوا الشمالية

دائرة انتخابية واحدة في موجو

دائرتين انتخابيتين في وحول دبرزيت

دائرة انتخابية واحدة في أواسا

دائرتين انتخابيتين في وحول ديسي

دائرة انتخابية واحدة في ديري داوا (ديار الدعوة) (مراقبة ما قبل الانتخابات فقط)

دائرة انتخابية واحدة في باهير دار

دائرة انتخابية واحدة في جيما

وقام مراقبو الكونجرس بإجراء ١٢٣٢ مقابلة وراقبوا الاقتراع في ٦٨٨ مركزا. وبناء على هذه الملاحظات فقد كون الكونجرس تقييما للانتخابات في هذه المناطق. والبيان التالي يقدم تلخيصا لما وجدته الكونجرس ويتبعه تقرير أكثر تفصيلا.

٢) موجز الملاحظات

١) مقدمة

إن الانتخابات ممارسة فنية وعملية سياسية في آن واحد. ويتضمن البعد الفني إدارة الانتخابات ، والترتيبات اللوجيستية، والعمليات المادية المستخدمة في التسجيل والاقتراع. ويتضمن البعد السياسي موضوعات خاصة بمستوى المنافسة ، ومستوى اشتراك واهتمام الناخب في العملية الانتخابية ، ومستوى شمولية جميع الأحزاب المهمة (المعنية). ولا بد أن يقوم مراقبو الانتخابات بتقييم العملية من زاوية سياسية وفنية ، وتمشيا مع ذلك فقد جمع الكونجرس نتائجه تحت عنواني: «أبعاد إدارية وإجرائية» و«أبعاد سياسية».

ب) الأبعاد الإدارية والإجرائية للانتخابات

يستخلص الكونجرس - بصفة عامة - أنه في المناطق التي تمت فيها المراقبة ، أدت هيئة الانتخابات الوطنية عملا مرضيا في تنظيم وإدارة الانتخابات، وبالتحديد وجد الكونجرس أن:

١) كانت العملية ناجحة بدرجة كبيرة في تقديم فرصة للمواطنين لتسجيلوا ويقترعوا .

بيان مؤقت

- (٢) تم تسليم المواد في الوقت المحدد وبكميات كافية .
- (٣) أدى موظفو مركز الاقتراع بصفة عامة عملهم بنزاهة ومهارة .
- (٤) وضعت هيئة الانتخابات نظاما جديدا رخيصا للتدريب. وبالرغم من أن مراقبي الكونجرس سجلوا بعض المناطق التي لم يكن فيها الموظفون متدربين بدرجة كافية، إلا أن معظم الموظفين - بصفة عامة - كانت لهم دراية بالإجراءات، و٨٩٪ من موظفي الاقتراع الذين سألهم مراقبو الكونجرس قالوا إن التدريب كان كافيا .
- (٥) كان معظم المسؤولين صريحين ومستجيبين لتعليقات مراقبي الكونجرس. فمثلا، استجابة لتعليقات مراقبي الكونجرس أمر موظفو الانتخابات مرات عديدة الأفراد المسلحين بأن يغادروا مراكز الاقتراع.
- (٦) أظهرت هيئة الانتخابات الوطنية مرونة جيدة عندما وافقت على تعديل تنظيم يمنع إصدار المراقبين لأي بيانات عن نتائجهم إلى أن يتم الإعلان الرسمي عن النتائج. وقد انتقد أعضاء الكونجرس وأعضاء المنظمات الأخرى هذا التنظيم لكونه لا يتفق مع مادة حرية الكلام الواردة في الميثاق الانتقالي والأعراف الدولية الخاصة بمراقبة الانتخابات . وبالإضافة إلى ذلك ، يسجل الكونجرس أن تأسيس هيئة الانتخابات الوطنية هو تطور جدير بالثناء .
- وبالرغم من تقييم الكونجرس الإيجابي عامة للبعد الإداري للانتخابات ، فقد لاحظ مراقبو الكونجرس بعض الانحرافات والمشاكل الإجرائية ، ومن ضمنها:
- (١) كان الاقتراع مربكا بلا داع. كان العديد من بطاقات الاقتراع يتضمن رموزا أكثر من عدد المرشحين ، وبالتالي كان على موظفي الانتخابات أن يشرحوا للناخبين ويعرفوهم أي رموز يمكن أن يختاروا منها ، مما أتاح إمكانية التأثير على اختيار الناخب. وفي عدد من الحالات رأى مراقبو الكونجرس الموظفين وهم يشيرون بأيادهم ووجوههم إلى المرشح الذي يجب أن يتم اختياره. وفي أحد مراكز الاقتراع دخل أحد الموظفين بالفعل حجيرة الاقتراع حيث كان يساعد الناخبين في وضع العلامة على بطاقة الاقتراع. ورغم أنه من الممكن أن يكون حسن النية ، إلا أن إرشاده وتوجيهه يمثل انتهاكا خطيرا لأهم عنصر في الانتخابات وهو سرية الاقتراع.
- (٢) الفرز الثاني لبطاقات الاقتراع في واريدا أتاح فرصا عديدة للتلاعب ، ذلك أن قانون الانتخابات ينص على أن كل صناديق الاقتراع سوف يتم فرزها مرة في مركز الاقتراع في نهاية اليوم ومرة ثانية في مكتب واريدا بعد عدة أيام، وهكذا يمكن للمرء أن يتأكد بدرجة معقولة من الفرز الذي تم يوم الاقتراع. إلا أنه لم يكن من الصعب أن يتم تغيير الصناديق أو العبث بمحتوياتها ، إذ أنها لم تكن تحمل بطاقات ، بعد أن غابت عن تدقيق المراقبين في مركز الاقتراع.

بيان مؤقت

وبالإضافة إلى ذلك فإن الفرز الثاني يستغرق كثيرا من الوقت كما أنه غير معتاد عليه في المستويات الدولية. ورغم أن الكونجرس لم يكتشف أي تلاعب أثناء الفرز الثاني في واريديا، إلا أن المهمة تهتم بالنظام الحالي الذي يجعل من التلاعب أمرا ممكنا.

(٣) التعليم الانتخابي لم يكن كافيا ، ففي ٧٠٪ (٩١ من ١٣١) من مراكز الاقتراع التي تمت تغطيتها خارج أديس أبابا، لاحظ مراقبو الكونجرس بعض الارتباك على الناخبين. وفي أديس أبابا لاحظ الكونجرس أن معدل البطاقات التالفة يبلغ مبدئيا نحو ٢٠٪. وفي حالات عديدة طلب الناخبون إرشادا في كل خطوة في عملية الاقتراع، وبالإضافة إلى ذلك كان بعض الناخبين أيضا يجهلون الفكرة الأساسية لاختيار أحد المرشحين. فعلى سبيل المثال ، أخبر بعض الناخبين مراقبي الكونجرس بأنهم قد اختاروا علامة معينة لأنها أعجبتهم ، بالرغم من أنهم لم يستطيعوا أن يقولوا من هو المرشح الذي تمثله هذه العلامة.

(٤) وفي حالة واحدة على الأقل تم تهديد الناخبين بعقوبات إذا لم يدلوا بأصواتهم . ففي مدينة أرمانيا ، في منطقة شوا الشمالية ، سمع مراقبو الكونجرس الموظفين المحليين وهم يعلنون بمكبرات الصوت «إذا لم تخرجوا لتدلوا بأصواتكم ، سوف نتخذ بعض الإجراءات». ومع أن هذه قد تكون واقعة فردية ، إلا أن الكونجرس مهتم باحتمال أن يكون قد تم إجبار المواطنين على التصويت. وبالإضافة لذلك فإن الكونجرس واع ومدرك للدعوات القائلة بأن بعض المواطنين تم إجبارهم على التسجيل. يجب على هيئة الانتخابات أن تحقق في هذه الدعاوى ، وإذا ثبت أنها صحيحة فيجب أن تتخذ التدابير التصحيحية.

(٥) تم السماح للأفراد المسلحين بالتواجد داخل العديد من مراكز الاقتراع أو بالقرب منها. وفي معظم الحالات لم يلاحظ مراقبو الكونجرس أن هؤلاء الأفراد المسلحين يتصرفون بطريقة عدوانية أو تهديدية ، لكن وجودهم يمكن أن يكون قد ترك أثرا على الناخبين.

(٦) في حالة واحدة كانت توقعات التأهيل للترشيح الخاصة بأحد المرشحين تبدو متشابهة لمراقبي الكونجرس ، مما سبب شكاً في صحة التوقعات.

(٧) في ثلاث حالات تم منع مراقبي الكونجرس من أداء عملهم ، ففي حالة منها لم يسمح الموظفون للمراقبين بأن يشاهدوا فرز الأصوات ، وفي حالتين أخريين احتجز موظفو الشرطة المراقبين لفترة وجيزة. وبالرغم من أن هذه الحالات تعتبر وقائع فردية ، إلا أنها تمثل تعديا خطيرا على مواد قانون الانتخابات الخاصة بالمراقبين.

(٨) لم تكن هيئة الانتخابات الوطنية مستعدة بدرجة كافية لتقديم المعلومات للشعب الأثيوبي عن مبرراتها لتأجيل الانتخابات في الإقليم رقم ٥ وفي ديري داوا (ديار الدعوة).

بيان مؤقت

(ج) الأبعاد السياسية للانتخابات

إن الموضوعات الإدارية والإجرائية التي نوقشت في القسم (ب) تقع بدرجة كبيرة في مجال اختصاص هيئات الانتخابات الوطنية الإقليمية ، التي يعود إليها فضل النجاحات الإدارية للانتخابات والتي يجب أن نحاول أن تعالج عيوب الانتخابات.

والقسم (ج) الذي يتناول الأبعاد السياسية للانتخابات يخاطب جمهوراً أكبر ، ذلك أن أي عملية سياسية ناجحة وتنافسية وشاملة وتحث المواطنين على المشاركة هي مسؤولية وكالات حكومية متنوعة ، وكذا الأحزاب السياسية والمجموعات المدنية والكنائس والاتحادات والمنظمات الأخرى. وإلى هذه المجموعة الأوسع من القادة السياسيين والمدنيين نوجه التعليقات التالية .

كجزء من انتقال أثيوبيا إلى الديمقراطية ، كان المقصود من انتخابات المجلس الدستوري أن تحل قضية سياسية: من الذي يجب أن يحدد الدستور؟ وما الذي يجب أن يتضمنه هذا الدستور؟ ويؤمن الكونجرس بأن أي مهمة مراقبة كاملة لا بد أن تسأل عن مدى نجاح الانتخابات في حل هذه القضية السياسية.

وسعياً وراء الوصول لإجابة صحيحة لهذا السؤال ، بدأ الكونجرس في جمع المعلومات مستخدماً عدداً من الطرق . أولاً: كتب الكونجرس إلى الأحزاب السياسية طالبا منها أن تقدم دوافعها للمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات . ثانياً: قابل الكونجرس المرشحين ليحدد ما إذا كانوا يقدمون سياسات بديلة في مشروع الدستور. ثالثاً: قابل الكونجرس المواطنين ليتعرف على آرائهم في العملية. رابعاً: قابل الكونجرس موظفي الانتخابات لتحديد ما إذا كان التدريب الذي حصلوا عليه كافياً لإدارة الانتخابات. خامساً: راقب الكونجرس الانتخابات في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ م. ومن هذه المصادر، ومن مصادر أخرى، يقدم الكونجرس الملاحظات التالية:

(١) أحزاب المعارضة ، مثل الجبهة الديمقراطية الشعبية لجوراج والائتلاف الديمقراطي الشعبي لأثيوبيا الشمالية، أوضحت في رسائل إلى الكونجرس أن من بين الأسباب العديدة وراء مقاطعتها للانتخابات كان: (١) أنها قد منعت من العمل بحرية؛ و(٢) أنها لم ترد أن تكون طرفاً في فوز مقدر سلفاً لـ إي بي آر دي إف .

(٢) بسبب مقاطعة المعارضة للانتخابات ، لم تكون أي رؤية بديلة لمشروع الدستور بطريقة منظمة منهجية . وفي ٢٨ من ٣٤ دائرة انتخابية راقبها الكونجرس ، كان هناك حزب واحد فقط يتنافس . وتسبب غياب البنيات التنظيمية للأحزاب السياسية المختلفة في الحد من قوة الحملة الانتخابية. فعلى سبيل المثال ، قام المرشحون الذين قابلهم الكونجرس بعقد نحو ثلاثة أو أربعة اجتماعات فقط وبلغت ١١٠ إلى ١٥٠ ملصقاً فقط .

(٣) في العديد من الدوائر الانتخابية التي راقبها الكونجرس، لم يكن أمام الناخبين اختيار من بين الآراء المختلفة عن

بيان مؤقت

CONSTITUTIONAL ASSEMBLY ELECTION PUBLIC OPINION POLL

Place	Inter-views	Number plan-ning to vote	Is the election competitive?			Are you satis-fied with the Candidates?		
			YES	SOME-WHAT	NO	YES	SOME-WHAT	NO
Nojo	29	20	17	6	6	16	3	7
D/Zeit Town	24	12	8	7	8	7	6	11
D/Zeit Rural	30	21	17	4	8	17	2	9
Jimma	123	53	48	22	53	41	26	56
N. Shoa	202	107	61	30	80	46	31	94
Dessie	76	37	19	8	46	18	10	47
Kombo-lcha	48	27	41	2	1	38	7	1
Behir Dar	104	74	43	23	38	33	34	37
Amasa	154	101	60	34	52	54	34	61
Total	790	462	314	136	293	272	153	323
Percent		58%	42%	18%	40%	36%	21%	43%
A. Ababa	442	292	218	72	141	205	78	141
Percent		66%	50%	17%	32%	46%	19%	33%

NOTE: Some people did not answer all questions.

الدستور. وخارج أديس أبابا ، في ٧٥٪ من الدوائر التي تمت مراقبتها لم يكن هناك مرشح يقدم رؤية مختلفة للدستور. وفي ٢٥٪ من الدوائر كان هناك مرشح واحد فقط.

٤) كما يوضح الجدول التالي فإن نسبة عالية من المواطنين عبرت عن عدم رضاها عن درجة التنافس في الانتخابات وعن اختيار المرشحين ، خاصة خارج أديس أبابا . ويلخص الجدول نتائج استبيان الكونجرس للرأي العام عن الانتخابات .

٥) بالرغم من أن الأرقام الكاملة ليست متاحة بعد ، إلا أن نسبة هامة من الجمهور لم تقترح . وقد أعلنت هيئة الانتخابات الوطنية معدل تسجيل بلغ ٦٦٪ . وإذا كان ٨٠٪ من هؤلاء الذين تسجلوا قد أدلوا بأصواتهم فإن نسبة الأثيوبيين ذوي الأهلية الانتخابية المشاركين كانت ٥٣٪ فقط .

٦) منع قانون الاقتراع بعض الجنود المتقاعدين وأعضاء الدبليوي إي من الإدلاء بأصواتهم . وعلاوة على ذلك

بيان مؤقت

فقد تسبب شرط الإقامة عامين في إعاقة عدد معقول من الناخبين الذين لهم حق الانتخاب من التصويت. كما لم يكن هناك أي مادة قانونية تخص الناخبين الذين لهم أهلية انتخابية والذين اضطروا للسفر يوم الاقتراع .

(٧) سمع الكونجرس ادعاء من أمبو يقول بأن مرشحا مستقلا يدعى ديجيني بيليهو ومؤيديه تم احتجازهم ومضايقتهم لعدد من الأيام ، فأرسل الكونجرس مجموعة من المراقبين قابلوا المرشح والموظفين والمواطنين في أمبو ، ووجدوا أن الادعاء مقنع. ورغم أن هذا أيضا قد يكون واقعة فردية ، إلا أنه يمكن أن يساهم في إرساء مفهوم أن الحكومة لا تسمح بالمنافسة بدرجة تامة.

من الملاحظات المذكورة أعلاه يستخلص الكونجرس أن مستوى التنافس والشمولية في الانتخابات منخفض. ولذا يجد الكونجرس أنه أمر مشكوك فيه أن أعضاء المجلس المنتخبين سيمثلون نطاق الآراء الأثيوبية حول الدستور بدرجة كافية.

(٣) توصيات

(١) توصيات فنية

- (١) يجب أن يكون في بطاقات الاقتراع عدد من الرموز يتفق مع عدد المرشحين، ويجب أيضا أن يظهر اسم أو صورة المرشح في البطاقة .
- (٢) يجب أن يتم فرز الأصوات مرة واحدة فقط ، في مركز الاقتراع وبحضور المراقبين و مندوبي المرشحين ، ويجب أن يأخذ كل منهم نسخة موقعة ومختومة من تسجيل الفرز .
- (٣) يجب ألا يسمح للأفراد المسلحين بأن يدخلوا منطقة الاقتراع .
- (٤) إجراءات مركز الاقتراع يجب أن تحدد بوضوح وتنفذ بدقة تامة. ويجب أن تضمن هذه الإجراءات على وجه الخصوص أن الناخبين يمكن أن يدلوا بأصواتهم في مكان سري تماما وهم متحررون من أي اقتراحات أو تأثير خاطئ من الموظفين أو المراقبين أو الشرطة أو آخرين .
- (٥) يجب أن يحترم حق عدم الاقتراع ، فيجب ألا يقوم أي موظف حكومي أو مندوب حزبي بإجبار المواطنين على الاقتراع.
- (٦) لا بد أن يتم توفير تأمين أكبر على بطاقات الاقتراع . ويجب أن يقدم بيان عن البطاقات الزائدة كما يجب أن تطبع بطاقات الاقتراع برقم مسلسل وعلى ورق يصعب تقليده.

بيان مؤقت

(٧) يجب أن يتم خفض عدد التوقيعات المطلوبة للمرشحين خفضاً كبيراً .

(ب) توصيات سياسية

(١) يجب أن يدخل الـ تي جي إي والأحزاب المقاطعة في اجتماع مفاوضات حسن النية ، ويجب أولاً وقبل كل شيء التمهيد بخلق عملية أكثر شمولية وديمقراطية. وتقدم جنوب إفريقيا دروساً قيمة لأهمية مفاوضات حسن النوايا وتأكيداً على وجود مساحة كافية للجميع.

(٢) يجب أن يدرك القادة المدنيون والقادة السياسيون أن لهم دوراً ليلعبوه في تحقيق انتخابات حرة ونزيهة. وقد تزايدت نزاهة العملية بدرجة كبيرة في بلاد أخرى عن طريق أعمال المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال قامت الأحزاب السياسية بتوزيع مراقبين تأكدوا من أن صندوق الاقتراع كان فارغاً في بداية اليوم ، وراقبوا الاقتراع ثم راقبوا الفرز. ويمكن لمثل هذا الفحص والتدقيق خلال كل مراحل العملية أن يخفف بدرجة كبيرة من إمكانية التلاعب، والخوف من التلاعب يمكن أن يكون قد اتضح في قرار أحزاب المعارضة بالمقاطعة. وفي القرارات الخاصة بالانتخابات المستقبلية يوصي الكونجرس بأن لا تقلل الأحزاب السياسية من شأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها هي نفسها لتساعد على خلق عملية شفافة.

(٣) يؤمن الكونجرس بأن الادعاءات القائلة بأن الأحزاب غير قادرة على العمل بحرية والأشكال الأخرى من المضايقة لا بد أن تؤخذ بجدية. وينوي الكونجرس أن يحقق في الادعاءات التي يتلقاها من الأحزاب كما يشجع المنظمات المستقلة الحيادية أن تفعل ذات الشيء. وبالإضافة إلى ذلك يشجع الكونجرس الحكومة الانتقالية أن تدعم وتعزز النشاط السياسي المتعدد في سائر أنحاء البلاد. ويمكنها أن تفعل ذلك بأن تؤكد لكل الأحزاب المسجلة أن حقوقها في أن تقوم بالتنظيم سوف تحترم ، وبضمانها أن كل الموظفين وكل أفراد الأمن يفهمون ويحترمون المادة الخاصة بعدم انتهاك حرية التجمع الواردة في الميثاق الانتقالي.

(٤) يجب أن تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ برامج التعليم المدني كي تعود الناخبين على عملية الاقتراع.

(٥) يجب أن تساعد الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية في تسهيل تدعيم وتقوية العملية الديمقراطية في أثيوبيا .

ومن ناحيته فإن الكونجرس مستعد لبذل مجهودات كبيرة ليساهم في انتخابات برلمانية أكثر تنافساً وشمولية ، وسوف تتضمن هذه الأعمال برامج تعليم انتخابي واسعة النطاق وتدريب موظفي الحزب ومراقبة مكثفة للعملية الانتخابية بأكملها .

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

مختارات من مطبوعات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

- *Civic Education and Parliamentary Dialogue in Albania 1991-1994*
- *The October 13, 1991 Legislative and Municipal Elections in Bulgaria*
- *The June 1990 Elections in Bulgaria*
- *An Assessment of the October 11, 1991 Election in Cameroon*
- *Democracies in Regions of Crisis—Botswana , Costa Rica and Israel (1990)*
- *The New Democratic Frontier—A Country by Country Report on the 1990 Elections in Central and Eastern Europe*
- *1990 Elections in the Dominican Republic*
- *An Evaluation of the June 21, 1992 Elections in Ethiopia*
- *The November 1990 National Elections in Guatemala (November 1991)*
- *The 1990 General Elections in Haiti (December 1990)*
- *The Public's Right to Know: Providing Access to Government Information—A Report on an NDI Conference on Promoting Government Transparency in Latvia (1994)*
- *Nation Building: The UN and Namibia (1990)*
- *Civil-Military Relations in Nicaragua (1995)*
- *Coordinating Observers to the 1993 Elections in Niger*
- *The October 1990 Elections in Pakistan*
- *Palestinian Perspectives on Democracy (1994 English/Arabic)*
- *The May 7, 1989 Panama Elections*
- *Voting for Greater Pluralism: The May 26, 1991 Municipal Elections In Paraguay*
- *The 1989 Paraguayan Elections: A Foundation For Democraric Change*
- *Reforming the Philippine Electoral Process: 1989-1988 (Reissued Summer 1991)*
- *The May 1990 Elections in Romania*
- *Pre-Elections Report on the December 1993 Elections in the Russian Federation*
- *An Assessment of the Senegalese Electoral Code (1991 English/ French)*
- *Uneven Paths: Advancing Democracy in Southern africa (1993)*
- *Promoting Participation in Yemen's 1993 Elections*
- *Building a Civil Society in the Former Yugoslav Republic of Macedonia (1995)*
- *The October 31, 1991 National Elections in Zambia*

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني
للدراسات والبحوث
والسياسة العامة

1717 Massachusetts Ave., NW, Fifth Floor
Washington, DC, 20036

Tel.: 202/328-3136 Fax: 202/939-3166
E-mail: demos@ndi.org
Home Page: http://www.ndi.org

أ	احتياج
ب	خطة عامة
ت	مداخل إلى التنظيم
ث	لجنة المدراء وبنية تنظيمية ديمقراطية
ج	المصادقية
ح	تمويل العملية
خ	معدات المكاتب
د	الأفراد
ذ	الضم
ر	التدريب
ز	كتيب التدريب
س	الإعلام
ش	اللوجيستيات
ص	التنسيق
ض	الأمن
ط	النظام الانتخابي
ظ	التعليم المدني والانتخابي
ع	تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين
غ	الحملة الانتخابية
ف	وسائل الإعلام
ق	الاقتراع
ك	الفرز
ل	الجدولة
م	تطورات ما بعد الانتخابات
ن	رفع التقارير في فترة ما بعد الانتخابات
هـ	اعتبارات ختامية
و	الملحقان ١، ٢
ي	الملحقان ٣، ٤

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE
FOR INTERNATIONAL AFFAIRS
1717 Massachusetts Ave., NW, Fifth Floor
Washington, DC, 20036
Tel.: 202/328-3136 Fax: 202/939-3166
E-mail: demos@ndi.org
Home Page: http://www.ndi.org